أثر التحول إلى تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 في قياس الأدوات المالية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

(دراسة تطبيقية)

إعداد طالب الدكتوراه
بهاء غازي عرنوق

إشراف الأستاذة الدكتورة
رشا حمادة

كلية الاقتصاد
جامعة دمشق

الملخص

هَدَفَ البحث إلى تعرّف أثر التحول إلى تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 (IFRS9) "التصنيف والقياس" في قياس الأدوات المالية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية التي يبلغ عددها أحد عشر مصرفاً، وذلك من خلال تحليل البيانات المالية لهذه المصارف كما في 31 كانون الأول 2011 ومقارنتها وافتراض سيناريوهين قد تقوم المصارف باعتمادهما عند تطبيق هذا المعيار هما:

1- إعادة تصنيف الاستثمارات المالية كلّها المتاحة للبيع وقياسها تحت الاستثمارات المالية المحتفظ بها للمتاجرة.

- **إعادة تصنيف الاستثمارات المالية وقياسها في أدوات الدين تحت الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، وإعادة تصنيف الاستثمارات المالية وقياسها في أدوات حقوق الملكية والمتاحة للبيع إلى الاستثمارات المالية المحتفظ بها للمتاجرة. وقد توصل الباحث إلى أن التحول إلى تطبيق المعيار IFRS9 " التصنيف والقياس" في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية يؤثر جوهرياً في:**
- **قيمة الأدوات المالية المتاحة للبيع الذي يجعل قيمتها صفراً، بسبب إعادة تصنيفها إمَّا تحت الاستثمارات المالية المحتفظ بها للمتاجرة أو الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق في حال كانت أدوات دين.**
- **قيمة الأدوات المالية المحتفظ بها للمتاجرة، باستثناء حالة إعادة تصنيف الاستثمارات المالية في أدوات الدين المتاحة للبيع إلى استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.**
- **قيمة الأدوات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق في حال أُعيدَ تصنيف تلك الاستثمارات المالية في أدوات الدين المتاحة للبيع إلى الاستثمارات المالية المتحفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.**
- **كذلك توصل الباحث إلى أن التحول إلى تطبيق المعيار IFRS9 " التصنيف والقياس" في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية لن يؤثر جوهرياً في:**
- **قيمة نتائج أعمال السنوات السابقة للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية في السيناريوهات كلّها.**
- **قيمة الالتزامات المالية كونها تتماشى مع متطلبات المعيار IFRS9.**

كذلك يوصي الباحث أن على المصرف المركزي تحديد بعض نماذج أو تقنيات قياس القيمة العادلة لتُستخدَمَ عند التحول إلى تطبيق المعيار IFRS9، وخاصة من أجل قياس أدوات حقوق الملكية غير المسعرة في السوق التي يجب إعادة قياسها بالقيمة العادلة بموجب هذا المعيار بعد أن كانت تُقاس بالتكلفة بموجب المعيار IAS39.

الإطار العام للبحث

1-1- المقدمة

يأتي مشروع استبدال معيار المحاسبة الدولي رقم 39 (IAS39) **بالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9** (IFRS9) **استجابة للحاجة لتحسين إعداد التقارير المالية للأدوات المالية وتبيسطها، واستجابة لمطالب مستخدمي القوائم المالية والأطراف المهتمة الأخرى التي طالبت دوماً بتطوير معيار جديد لإعداد التقارير المالية عن الأدوات المالية يكون بعيداً عن التعقيد ويعتمد أسساً موحدة للقياس والاعتراف.[1] إذ كان للأزمة المالية العالمية الأثر الأكبر في تسليط الضوء على الحاجة الملحة لمثل هذا التحول، ونتيجة للتوجهات المقترحة لتحسين إعداد التقارير المالية، ولنتائج الاجتماعات التي تمت بين مجلس معايير المحاسبة المالية** FASB **والمجموعة الاستشارية للأزمة المالية** FCAG **الصادرة في حزيران 2009 ومقررات قمة العشرين الكبار** G20 **قُسِّمَ هذا المشروع إلى ثلاث مراحل أساسية :**

1- التصنيف والقياس للأدوات المالية

2- التكلفة المطفأة وانخفاض القيمة

3- محاسبة التحوط[2]،

وقد قُسِّمَ الإطار الزمني لاستكمال هذه المراحل وتطبيقها وفق الجدول الآتي:

الجدول رقم (1) الإطار الزمني لاستكمال مراحل تطبيق المعيار IFRS9

المشروع	تاريخ طرح مسودة المشروع	تاريخ التطبيق/ التبني النهائي	تاريخ التطبيق/ التبني المبكر
التصنيف والقياس للأدوات المالية	حزيران 2009	1 كانون الثاني 2015	قبل أو بعد 1 كانون الثاني 2012
التكلفة المطفأة وانخفاض القيمة	تشرين الأول 2009	1 كانون الثاني 2015	قبل أو بعد 1 كانون الثاني 2012
محاسبة التحوط	الربع الرابع 2010	1 كانون الثاني 2015	قبل أو بعد 1 كانون الثاني 2012

ولما كانت المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية مادة لكثير من النقاشات والتعديلات، فإن تبني مثل هذه التعديلات يعدُّ مهماً جداً من أجل الحفاظ على التطبيق المتكامل لهذه المعايير، مع الصعوبات التي تخلقها عند التطبيق خاصةً بعد مضي عدد من السنوات التي تعتاد فيها المصارف على تطبيق معايير وتفسيرات معينة، فضلاً عن عدم وجود دراسات تبيّن أثر تطبيق مثل هذه التعديلات. من هنا فإن

1 International Accounting Standards Board- IFRS9 Financial Instruments Part 1: Classification And Measurement, - November 2009.

2 IBID, IFRS9 Financial Instruments Part 1: Classification and Measurement, - November 2009.

قرار المشرع السوري بتبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية[3] يعدُّ من أهم القرارات التي صدرت في سبيل تطوير الإفصاح والقياس والعرض العادل للقوائم المالية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

1-2- مشكلة البحث

تتمثّل عمليات قياس الأدوات المالية من قبل المصارف لدى مختلف الدول بالإطار المفاهيمي المحاسبي المطبق من قبل تلك الدول، إذْ إنَّ المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية تطبق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، هذه المعايير التي تشهد كثيراً من التطوير من خلال إصدار معايير جديدة، أو استبدال بعض المعايير الحالية وتعديلها، كاستبدال معيار المحاسبة الدولي IAS39 بالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9، وبسبب غياب آليات واضحة لقياس آثار تطبيق مثل هذه المعايير الجديدة على القوائم المالية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية فإن مشكلة البحث تتجلى في عدم وجود قياس علمي لأثر تطبيق المعيار IFRS9 " التصنيف والقياس" من قبل المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية في قياس:

1- الأدوات المالية المتاحة للبيع.
2- الأدوات المالية المحتفظ بها للمتاجرة.
3- الأدوات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.
4- نتائج أعمال السنوات المالية السابقة للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

1-3- أهداف البحث

هَدَفَ البحث إلى بيان أثر تطبيق المعيار IFRS9 " التصنيف والقياس" من قبل المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية في قياس:

5- الأدوات المالية المتاحة للبيع.
6- الأدوات المالية المحتفظ بها للمتاجرة.
7- الأدوات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.
8- نتائج أعمال السنوات المالية السابقة للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

3 قرار مجلس النقد والتسليف رقم 64 تاريخ 27 حزيران 2007 والمقر بموجب قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم 4137 تـــاريخ 18 تموز 2004.

1-4- أهمية البحث

تأتي أهمية هذا البحث من قيامه بقياس الآثار المختلفة لتطبيق المعيار IFRS9 " التصنيف والقياس" في قياس الأدوات المالية من قبل المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، إذْ يبيّن هذا البحث قيمة كل بند من بنود الأدوات المالية لدى هذه المصارف قبل تطبيق هذا المعيار وبعده، ومدى وجود فروق جوهرية بين هذه القيم.

1-5- الدراسات السابقة

قام الباحث بالعودة إلى العديد من الدراسات والبحوث سواء التي أُجريَتْ في دول عربية أو أجنبية، وذلك لتعرّف ما توصل إليه الباحثون والبناء عليه، من هذه الدراسات:

Linde & Pederson (2011) بعنوان: تحليل مقارن بين متطلبات معيار المحاسبة الدولي IAS39 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9 [4]

هدفت هذه الدراسة إلى إجراء مقارنة لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي IAS39 ومتطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9 للمصارف التي تمتلك الحصة الكبرى من تسهيلات القروض الممنوحة في الدانمارك بحسب معايير هيئة الإشراف المالية الدانماركية. إذ جرى تحليل البيانات المالية لهذه المصارف وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق متطلبات المعيار IFRS9 لن يحمل في طياته تغييرات جوهرية على فئة القروض كون هذه القروض تقاس أصلاً بالتكلفة المطفأة تحت متطلبات معيار المحاسبة الدولي IAS 39، إلا أنه لُوحِظَتْ فروق جوهرية ناتجة عن التغيير في مداخل الاعتراف بانخفاض القيمة للأصول المالية؛ وذلك عند تطبيق متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية التي تتطلب الاعتراف بمخصص انخفاض قيمة محفظة القروض للخسائر المحققة والمتوقعة عند وجود حدث يمكن قياس أثره في محفظة القروض لدى تلك المصارف.

Punda & Lueg (2011) بعنوان: أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على بعض المؤشرات المالية في المملكة المتحدة[5]

هدفت الدراسة إلى بيان الفروق الناتجة عن تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بدلاً من معايير المحاسبة المتعارف عليها في المملكة المتحدة، حيث حُدِّدَتْ في هذه الدراسة النسب المالية التي قد تغيّرت جوهرياً نتيجة مثل هذا التبني للمعايير الدولية والمقارنة بينها وبين تلك النسب في

4 Emil Linde & Jesper Moller Pedersen, a comparative analysis between IAS 39 & IFRS 9 – Copenhagen Business School – 2011

5 Pawel Punda, Rainer Lueg, the impact of international financial reporting standard (ifrs) adoption on key financial ratios – evidence from the uk- Aarhus School of business, United Kingdom, June 2011.

دولة ايرلندا أيضاً. وخلصت الدراسة إلى أنه ومع التقارب بين متطلبات معايير المحاسبة المتعارف عليها في المملكة المتحدة ومتطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، فإن التحول إلى المعايير الدولية أنتج فروقات جوهرية في بعض الأرقام المحاسبية التي نتج عنها تغييرات جوهرية في بعض النسب المالية للشركات المدرجة، مثل نسب الربحية، في حين كان التغيير طفيفاً في نسبة السعر إلى العائد P/E بسبب زيادة الدخل الشامل للشركات بعد تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية .

Scrodle & Klein (2011) بعنوان: المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومشكلة التعقيد في المعايير[6]

هدفت الدراسة إلى البحث في الفرضية التي تقول: إنَّ تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تزيد من شفافية الإفصاح لدى الشركات وتزيد من سيولة الشركات المدرجة في هذه الأسواق المالية. إذ جرى التحقق من التغيير في سيولة الأسواق المالية بعد تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية من قبل الشركات المدرجة في مثل هذه الأسواق. إذ قُسِّمَتْ عينة الدراسة إلى مجموعتين الأولى: الدول التي توجد فيها فروقات كبيرة بين متطلبات تطبيق معايير المحاسبة المحلية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والثانية: مجموعة الدول التي تتوافق معاييرها المحلية -إلى حد كبير- مع متطلبات المعايير الدولية. حُلِّلَت البيانات المالية للشركات من سنة 2003 حتى نهاية سنة 2008؛ وذلك على خمسين دولة في أمريكا، وأوروبا، وآسية وإفريقية، وخلصت الدراسة إلى أن الدول التي لديها درجة أقل من التباين بين معاييرها المحلية والمعايير الدولية قد أظهرت درجات أكبر لزيادة سيولة السوق المالي لديها وزيادة لشفافية الإفصاحات لدى الشركات المدرجة في أسواقها خلال السنوات اللاحقة لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

الكبيسي وزلموط (2009) بعنوان: مدى ملاءمة بيانات القوائم المالية للمصارف الأردنية لمتطلبات المعيار IAS39 من وجهة نظر المحاسب ومدقق الحسابات[7]

هدفت الدراسة إلى تقييم مدى التزام المصارف الأردنية بمتطلبات هذا المعيار IAS39 في إعداد القوائم المالية، إذ صُمِّمَ استبيان ووزِّعَ على عينة الدراسة المتمثلة بالمحاسبين القانونيين المسموح لهم تدقيق حسابات المصارف الأردنية وبلغ عددهم 355، ومحاسبي المصارف بواقع استبيان لكل مصرف الذي يبلغ عددهم 22 محاسباً. وخلصت الدراسة إلى:

6 Nicolas Scrodle, Christian Klein – IFRS and the Complexity Hurdle- university of Hohenheim, Stuttgart, Germany 2011.

7 عبد الستار عبد الجبار الكبيسي، علا صالح عبد الرحيم زلموط – مدى ملاءمة بيانات القوائم المالية للمصارف الأردنية لمتطلبات المعيار IAS39 من وجهة نظر المحاسب ومدقق الحسابات - مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية – جامعة الإسكندرية العدد رقم 2 يوليو 2009.

1- عدم وجود معايير محلية أو متطلبات تنسجم مع البيئة الأردنية من الناحية الاقتصادية والمالية والاجتماعية، وإنَّما بقي العمل منصباً على تطبيق متطلبات معيار المحاسبة الدولية رقم IAS 39 .

2- لوحظ تطور فيما يتعلق بالإفصاح عن الأدوات المالية في القوائم المالية، تسجيل أرباح المشتقات والمحاسبة عنها، والإفصاح عن التدفق النقدي الناجم عن أرباح الأدوات المالية.

3- عدم وجود تعاون مشترك بين الجهات المعنية عن وضع المعايير وتطبيقها، وأسس الحكومة، ومنظمي سوق المال ، ورجال الأعمال ومستخدمي البيانات المالية عموماً.

4- ضعف النظام الرقابي الداخلي والخارجي للمصارف فيما يتعلق بتطبيق متطلبات معايير المحاسبة الدولية عموماً والمعيار 39 خاصة، من أجل ضمان موضوعية البيانات المالية ومدى التزامها بتلك المعايير.

5- التدخل في فرض اتباع آليات وسياسات معينة كما في الطلب من المصارف بمعالجة فروقات القيمة العادلة للموجودات المتاحة للبيع في قائمة الدخل.

ما يميّز هذا البحث عن الدراسات السابقة:

ركزت الدراسات السابقة على تحليل متطلبات كلٍّ من المعيار IAS39 والمعيار IFRS9 في بعض الدول الأوروبية، أو البحث في تطبيق المعيار IAS39 في بعض الدول ومدى التزام الشركات في تلك الدول بمتطلبات المعيار الدولي المذكور، كما عرضت بعض الدراسات الصعوبات المرتبطة بتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في بعض الدول، في حين لم تُدرَسْ في أي من الدراسات السابقة آثار التحول إلى تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 في قياس الأدوات المالية لدى قطاع المصارف في المنطقة العربية، ومن ثمَّ فإن هذا البحث يتيح إمكانية تعرّف آثار التحول إلى تطبيق المعيار IFRS9 من قبل المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية في قياس الأدوات المالية التي تمتلكها هذه المصارف.

1-6- فرضيات البحث

قُسِّمَتْ فرضيات البحث كما يأتي:

- الفرضية الأولى: لا يؤثر تطبيق المعيار IFRS9 " التصنيف والقياس" في قياس قيمة الأدوات المالية المتاحة للبيع.
- الفرضية الثانية: لا يؤثر تطبيق المعيار IFRS9 " التصنيف والقياس" في قياس قيمة الأدوات المالية المحتفظ بها للمتاجرة.
- الفرضية الثالثة: لا يؤثر تطبيق المعيار IFRS9 " التصنيف والقياس" في قياس قيمة الأدوات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق.

- **الفرضية الرابعة: لا يؤثر تطبيق المعيار IFRS9 " التصنيف والقياس " في قيمة نتائج أعمال السنوات السابقة.**

1-7- منهج البحث

اتُّبِعَ المنهج التحليلي الوصفي إذ حُدِّدَ مجتمع البحث بالمصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية البالغ عددها 11 مصرفاً، وجُمِعَتْ بيانات البحث المتعلقة بالأدوات المالية (للأصول المالية والالتزامات المالية) من خلال البيانات المالية المنشورة للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية للسنة المالية المنتهية كما في 31 كانون الأول 2011، وقد اقتُصِرَ في تحليل الفرضيات واختبارها على الأصول المالية للمصارف وذلك كون الالتزامات المالية في المصارف كلّها تنحصر بتلك الالتزامات التي تُقاسُ بالتكلفة المطفأة أو التكلفة (أدوات دين وذمم دائنة أخرى) فضلاً عن بعض الالتزامات الناتجة عن بعض المشتقات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة الناتجة عن عقود مقايضة العملات التي قامت المصارف بتوقيعها مع المصرف المركزي أو مصارف خارجية أخرى التي تتماشى مع متطلبات المعيار IFRS9. استُخدِمَتْ أدوات التحليل المالي من أجل إجراء التحليل الوصفي على البيانات المالية التي جُمِعَتْ عن المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، واعتمد الباحث أدوات البحث الآتية:

- **تحليل القوائم المالية (قائمة المركز المالي والإيضاحات المتعلقة بالأصول والالتزامات المالية)؛ وذلك للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية كما في 31 كانون الأول 2011.**
- **الاختبارات الإحصائية اللامعلمية لاختبار فرضيات البحث؛ وذلك بسبب عدم إمكانية افتراض توافر خصائص المجتمع المعلمية مثل التوزيع الطبيعي للمجتمع، ولاسيَّما أنَّ حجم مجتمع البحث لا يتجاوز 11 مصرفاً.**

1-8- محددات البحث

يمكن تلخيص محددات البحث بالنقاط الآتية:

- **جرى إعداد البحث على البيانات المالية للمصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. أي بعد استبعاد البيانات المالية للمصارف العامة والمصارف الإسلامية كونها تمتثل إلى إطار مفاهيمي محاسبي يختلف عن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.**
- **لغايات إتمام البحث افتُرِضَ التحول إلى تطبيق المعيار IFRS9 في 1 كانون الثاني 2012.**
- **حُدِّدَتْ إمكانيات إعادة تصنيف الأصول المالية من قبل المصارف؛ وذلك عند تبني المعيار IFRS9 وفق سيناريوهين فقط كالآتي:**

1- إعادة تصنيف الاستثمارات المالية المتاحة للبيع وقياسها تحت الاستثمارات المالية المحتفظ بها للمتاجرة.

2- إعادة تصنيف الاستثمارات المالية وقياسها في أدوات الدين المتاحة للبيع تحت الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، وإعادة تصنيف الاستثمارات المالية وقياسها في أدوات حقوق الملكية والمتاحة للبيع ضمن الاستثمارات المالية المحتفظ بها للمتاجرة.

2- الإطار النظري للبحث

يمكن تميّز التعديلات التي جاء بها المعيار IFRS9 **من خلال مقارنة قياس الأدوات المالية بموجب متطلبات المعيار** IAS39 **والمعيار** IFRS9.

2-1- قياس الأدوات المالية بموجب IAS39.

يميّز المعيار بين القياس الأولي والقياس اللاحق للأصول والالتزامات المالية إذ يلخص الشكل الآتي قياس الأصول المالية بموجب متطلبات المعيار IAS39:

الشكل رقم (1) قياس الأصول المالية بموجب المعيار IAS39:

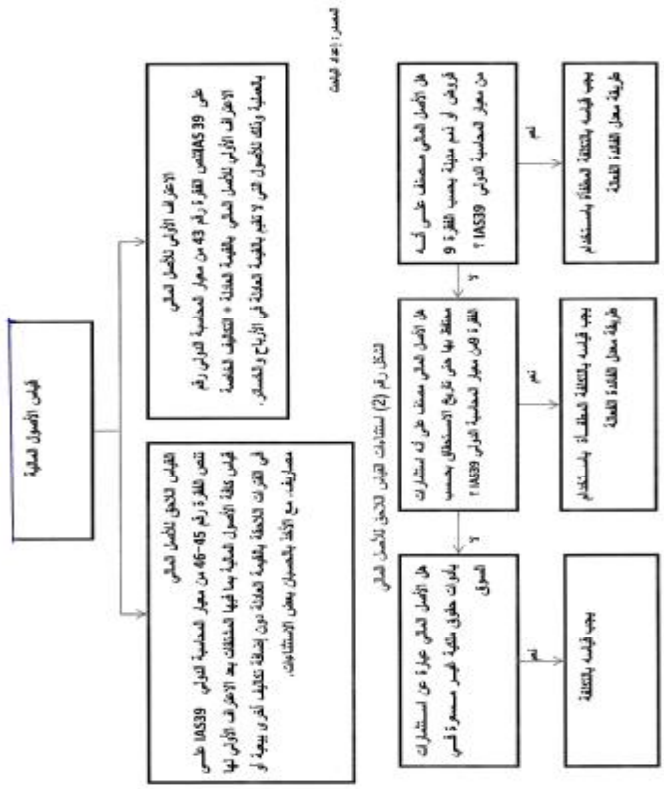

كما يؤدي تصنيف الأصول المالية دوراً مهماً في القياس اللاحق لها، وخاصة في تغيّرات القيمة العادلة كما يأتي:

- **الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة** FVTPL :

نص معيار المحاسبة الدولي IAS 39على قياس الأصول المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بالقيمة العادلة عند القياس اللاحق لها، مع الاعتراف بالربح أو الخسارة الناتجة عن التغيّر في القيمة العادلة من خلال الربح والخسارة، باستثناء التغيّرات في القيمة العادلة للمشتقات المالية المصنفة كأدوات تحوط لعمليات تحوط تدفقات نقدية التي يجري المحاسبة عنها على أساس متطلبات محاسبة التحوط، إذْ يجري الاعتراف بالتغيّرات في القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

- **الأصول المالية المتاحة للبيع** AFS:

نص معيار المحاسبة الدولي رقم IAS 39 على قياس الأصول المالية المصنفة على أنها متاحة للبيع بالقيمة العادلة مع الاعتراف بالتغيّرات في القيمة العادلة لها من خلال الدخل الشامل الآخر، باستثناء ما يأتي:

1- الفوائد المحسوبة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعالة والتي يجري الاعتراف بها من خلال الربح أو الخسارة.
2- خسارة انخفاض القيمة.
3- خسائر تغيّرات أسعار الصرف للأصول المالية المتاحة للبيع والمقيمة بالعملة الأجنبية أو أرباحها.
4- تُحَوَّلُ الأرباح والخسائر المسجلة في قائمة الدخل الشامل الآخر والناتجة عن تغيّرات القيمة العادلة للأصل المالي عند التخلي عن أو بيع الأصل المالي المتاح للبيع.

الشكل رقم (3) قياس الالتزامات المالية بحسب متطلبات معيار المحاسبة الدولي IAS 39

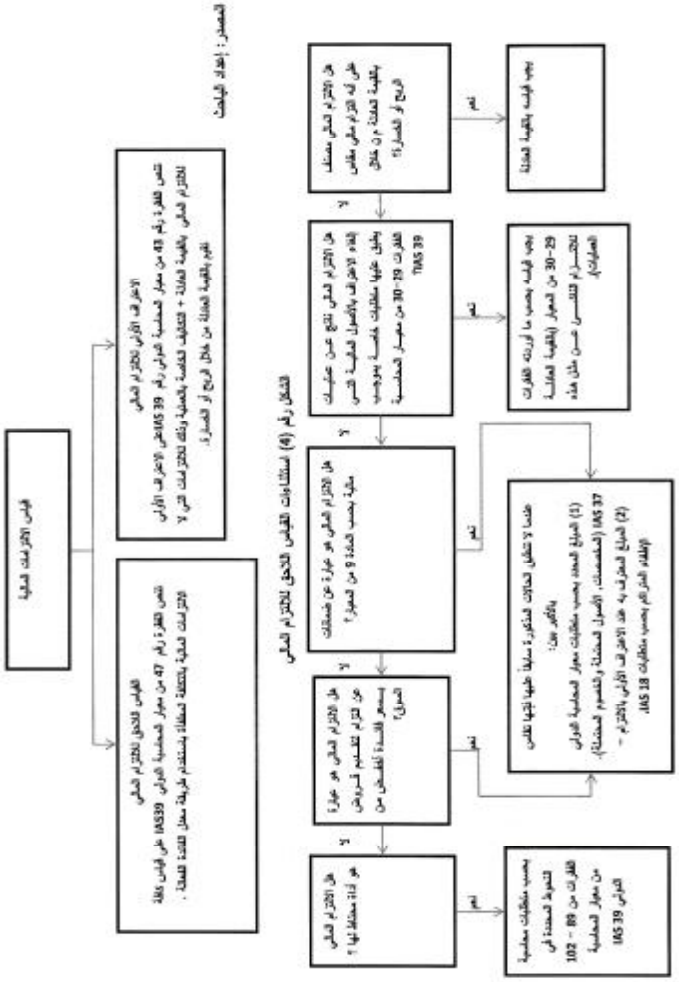

الشكل رقم (4) استكمالات القياس اللاحق للالتزام المالي

المصدر: إعداد الباحث

2-2- قياس الأدوات المالية بموجب المعيار IFRS9.

يميّز المعيار بين الاعتراف الأولي والقياس اللاحق للأصول المالية في حين يحافظ على آليات قياس الالتزامات المالية وفق متطلبات المعيار IAS39.

الشكل رقم (5) قياس الأصول المالية وفق متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 9:

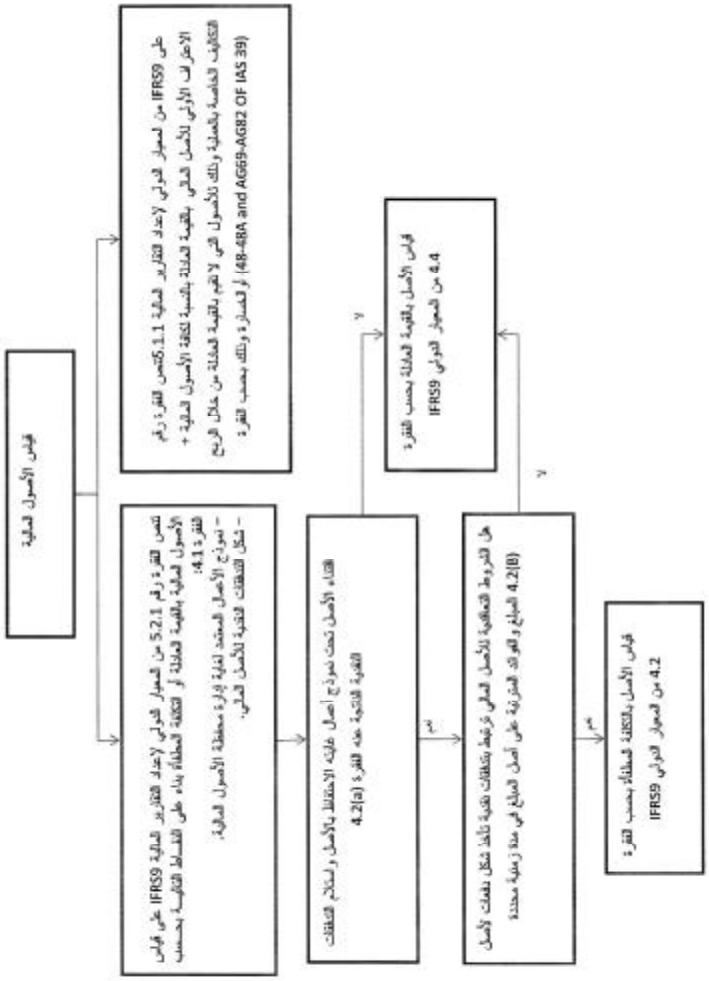

المصدر: إعداد الباحث

يمكن للباحث أن يميّز بين قياس الأدوات المالية بحسب متطلبات كلٍّ من المعيارين وفق الآتي:

1- تُقاس الأصول المالية بحسب متطلبات المعيار IAS39 بناءً على التصنيف الأساسي الذي تختاره الإدارة بغض النظر عن طبيعة الأصل المالي وتدفقاته النقدية. في حين يربط المعيار IFRS9 قياس الأدوات المالية بالتصنيف الذي يُحَدَّدُ بموجب نموذج الأعمال الذي يأخذ بالحسبان طبيعة الأصل وتدفقاته النقدية.

2- ينص المعيار IAS39 على قياس الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية غير المسعرة بالتكلفة، في حين ينص المعيار IFRS9 على قياس مثل هذه الاستثمارات بالقيمة العادلة باستخدام تقنيات القياس المختلفة.

3- أمَّا بالنسبة إلى الالتزامات المالية فقد حافظ المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9 على أسس قياس الالتزامات المالية بما تنص عليه الفقرات 43-47 عن القياس الأولي بالقيمة العادلة والقياس اللاحق بالتكلفة المطفأة على الترتيب. آخذين بالحسبان الاستثناءات التي جرى التطرق لها في الشكل رقم (4)، المتعلقة بالقياس اللاحق للالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، أو تلك المتعلقة بالضمانات المالية أو محاسبة التحوط.

2-3- متطلبات التحول من تطبيق المعيار IAS39 إلى تطبيق المعيار IFRS9 " التصنيف والقياس".

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي في كانون الأول 2011 التعديل الأخير الملزم لتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS7 الذي حدد تاريخ نفاذ المعيار IFRS9 بالفترات المالية التي تبدأ من أو بعد 1 كانون الأول 2015، مع السماح بالتطبيق المبكر، كما أضاف التعديل الأخير متطلبات إفصاح إضافية للمعيار IFRS7؛ وذلك عن التحول لتطبيق المعيار IFRS9 من المعيار IAS39 [8] إذْ نصَّ التعديل على أن الشركات التي تقوم بالتطبيق المبكر للمعيار:

1-قبل 1 كانون الثاني 2012 لا تحتاج أن تعدل البيانات المالية للسنوات المالية السابقة أو أن تضيف الإفصاحات الإضافية المذكورة في الفقرات 44S – 44W من المعيار IFRS7.

2-في أو بعد 1 كانون الثاني 2012 وقبل 1 كانون الثاني 2013 أن تختار بين أن تعدل البيانات المالية للسنوات السابقة، أو أن تكتفي بالإفصاحات الإضافية المذكورة في الفقرات 44S – 44W من المعيار IFRS7 .

8 IASB - Amendment to IFRS9 (2009) and IFRS 7-paragraph IN11- Paragraph 8.1.1 December 2011.

3-في أو بعد 1 كانون الثاني 2013 أن تضيف الإفصاحات الإضافية المذكورة في الفقرات – 44S 44W **من المعيار** IFRS7 **دون الحاجة لتعديل البيانات المالية للسنوات المالية السابقة.**

كذلك نص المعيار وجوب قيام الشركات التي لا تحتاج أن تعدل البيانات المالية للفترات السابقة بحسب الفقرات السابقة على الاعتراف بأي فروق بين القيمة الدفترية السابقة والقيمة الدفترية بعد تطبيق المعيار IFRS9 **بالرصيد الافتتاحي للأرباح المحتجزة في بداية الفترة المالية التي تتضمن تاريخ التطبيق المبكر للمعيار** IFRS9[9]**، إذ تتطلب التعديلات الأخيرة للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7 أن تُضافَ إفصاحات عن الأصول والالتزامات المالية عند التطبيق المبكر للمعيار** IFRS9**، مثل التصنيف الأصلي للأصل أو الالتزام المالي والقيمة الدفترية بموجب متطلبات المعيار** IAS39**، التصنيف الجديد للأصل أو الالتزام المالي والقيمة الدفترية الناتجة عن تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية، وقيمة الأصول أو الالتزامات المالية التي كانت مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بحسب متطلبات المعيار** IAS39 **التي لم يعد تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بموجب متطلبات المعيار** IFRS9 **بعد التمييز بين الأصول أو الالتزامات المالية التي لم يعد من الممكن تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة وبين تلك التي يمكن أن يُعادَ تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بموجب متطلبات المعيار الدولي** IFRS9.[10]

2-4- الواقع الحالي في الجمهورية العربية السورية.

لم يقم المصرف المركزي في الجمهورية العربية السورية بإصدار أي تعميم حتى نهاية السنة المالية 2011 يلزم بها المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية بالتطبيق المبكر للمعيار IFRS9.

3- الدراسة التطبيقية

3-1- التحليل الوصفي للعينة

يبيّن الجدول الآتي توزع الاستثمارات المالية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية بين التصنيفات الأربعة للاستثمارات وفق متطلبات المعيار IAS39:

9IASB - Amendment to IFRS9 (2009) and IFRS 7-paragraph IN11- Paragraph 8.2.12 December 2011.
10 IBID - Amendment to IFRS9 (2009) and IFRS 7-paragraph 44I December 2011.

الجدول رقم (2) توزع الاستثمارات المالية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

المصرف	استثمارات مالية متاحة للبيع	%	استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	%	التسهيلات الائتمانية بالصافي	%	المجموع	%
مصرف بيمو السعودي الفرنسي	83,021,780	%0	1,643,558,069	99.8 %	32,935,436,131	%10	35,668,014,572	%15
مصرف قطر الإسلامي	1,304,723,239	%7	-	%0	11,530,804,490	%6	12,835,527,729	%5
مصرف الشرق	765,467,026	%4	-	%0	6,188,008,453	%3	6,953,475,479	%3
مصرف عودة	5,867,028,038	%30	1,307,804,833	%8	29,140,688,757	%14	36,315,521,628	%15
بنك بيبلوس	1,097,047,150	%5	5,333,163,637	%32	23,750,605,571	%12	30,180,816,358	%13
مصرف الأردن	-	%0	-	%0	10,622,431,843	%5	10,622,431,843	%4
المصرف التجاري للتجارة والتمويل	-	%0	278,600,000	%2	29,008,758,714	%15	29,287,358,714	%12
سورية والخليج	56,577,200	%0	569,836,460	%3	12,709,414,072	%6	13,335,527,732	%6
سورية والمهجر	10,233,310,956	%52	5,323,040,931	%0.2	860,318	%0	36,777,799,943	%15
البنك العربي	358,790,040	%2	573,195,185	%3	22,429,798,100	%11	23,361,783,325	%10
قطر الوطني	-	%0	1,691,658,243	%10	3,077,524,892	%2	4,769,183,135	%2
	19,755,665,429	%100	16,720,857,358	%100	202,624,058,761	%100	239,507,440,458	%100

المصدر: إعداد الباحث

- **نلاحظ تركز الاستثمارات في أدوات الدين لدى المصارف، آخذين قيام مصرفي الأردن سورية والمصرف الدولي للتجارة والتمويل بالاستثمار في التسهيلات الائتمانية التي مُنِحَتْ لعملاء كلا المصرفين، في حين قامت المصارف الأخرى بالدخول في استثمارات مختلفة وبنسب مختلفة.**
- **تبلغ استثمارات المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية كما في 31 كانون الأول 2011 مبلغ 239,507,440,458 ليرة سورية تتوزع كما يأتي:**

الشكل رقم (6) توزع استثمارات المصارف فيما بينها

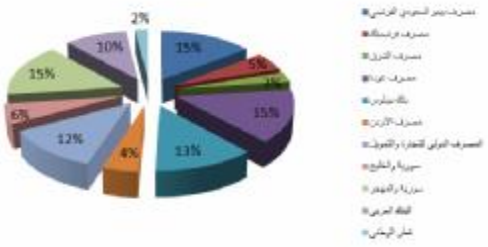

المصدر إعداد الباحث

إذ تتوزع 80% من هذه الاستثمارات على ستة مصارف كما يأتي:

المصرف
مصرف عودة
مصرف سورية والمهجر
مصرف بيمو السعودي الفرنسي
مصرف بيبلوس
المصرف الدولي للتجارة والتمويل
البنك العربي
مصارف أخرى

يظهر الرسم البياني أن التركز الرئيسي لاستثمارات المصارف تتركز في التسهيلات الائتمانية والتي تمثل نشاطات المصارف الرئيسة، في حين تتوزع باقي الاستثمارات على الاستثمارات المتاحة للبيع والمحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، مع وجود القليل من الاستثمارات المحتفظ بها بغرض المتاجرة كما يأتي:

كما تتوزع هذه الاستثمارات بين التصنيفات الأربعة الرئيسة بحسب متطلبات المعيار الدولي IAS 39 كما يأتي:

الشكل رقم (7) توزع استثمارات المصارف بين تصنيفات المعيار IAS39.

توزع الاستثمارات حسب IAS39	ل.س	%
استثمارات مالية متاحة للب	19,755,665,429	%8
استثمارات مالية للمتاجرة	406,858,910	%0
استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	16,720,857,358	%7
التسهيلات الائتمانية بصافي	202,624,058,761	%85
	239,507,440,458	%100

المصدر إعداد الباحث

الشكل رقم (8) توزع الاستثمارات المتاحة للبيع بين المصارف

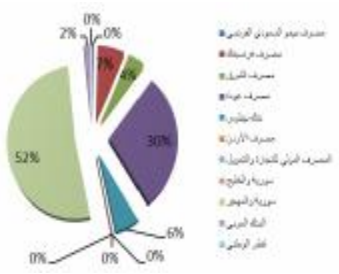

المصدر إعداد الباحث

من الرسم البياني نلاحظ أن 52% و30% من الاستثمارات المتاحة للبيع تتركز لدى مصرف سورية والمهجر ومصرف عودة على الترتيب، في حين تتوزع الاستثمارات الباقية بين كل من مصرف فرنسبنك، بيبلوس والشرق (7%، 6%، 4% على الترتيب).

بينما تتركز الاستثمارات المحتفظ بها للمتاجرة لدى مصرف بيمو السعودي الفرنسي إذ تبلغ إجمالي تلك الاستثمارات لدى المصرف المذكور 405,998,592 ليرة سورية من إجمالي الاستثمارات في الأصول المالية المحتفظ بها للمتاجرة لدى المصارف كلّها والبالغة 406,858,910 ليرة سورية، إذ يشكل الفرق البالغ 860,318 ليرة سورية، استثمارات مصرف سورية والمهجر في هذه المجموعة.

الشكل رقم (9) توزع الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق بين المصارف

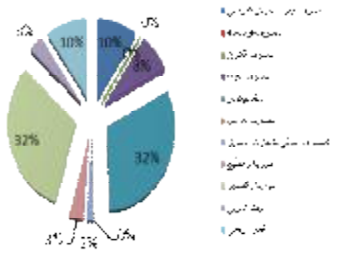

المصدر إعداد الباحث

بينما تتوزع 94% من إجمالي الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق على خمسة مصارف كالآتي:

المصرف	%
مصرف بيبلوس	%32
مصرف سورية والمهجر	%32
مصرف بيمو السعودي الفرنسي	%10
مصرف قطر الوطني	%10
مصرف عودة	%8
مصارف أخرى	%8
المجموع	%100

الشكل رقم (10) توزع التسهيلات الائتمانية بين المصارف

المصدر إعداد الباحث

بينما تتوزع التسهيلات الائتمانية على المصارف الخاصة بصورة أكبر كمايأتي:

المصرف	%
مصرف بيمو السعودي الفرنسي	%16
مصرف عودة	%14
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	%14
مصرف بيبلوس	%12
البنك العربي	%11
مصرف سورية والمهجر	%10
مصرف فرنسبنك	%6
مصرف سورية والخليج	%6
مصارف أخرى	%10
المجموع	%100

3-2- اختبار فرضيات البحث وتحليل نتائج الاختبارات

استُخدِمَت الاختبارات الإحصائية اللامعلمية لاختبار فرضيات البحث، وذلك بسبب عدم إمكانية افتراض توافر خصائص المجتمع المعلمية مثل التوزيع الطبيعي للمجتمع، خاصة أن حجم مجتمع البحث لا يتجاوز 11 مصرفاً إذْ استُخدِمَ كلٌّ من اختبارات الإشارة، ولكسكن، وفريدمان لتوزيع العينة واختبار كيندالز في اختبار فرضيات البحث إذْ جرى بموجب هذه الاختبارات:

- رفض الفرضية الصفرية عندما لا تتجاوز قيمة الاختبار، قيمة مستوى دلالة الفرضية الصفرية 0,05.
- قبول الفرضية الصفرية عندما تتجاوز قيمة الاختبار، قيمة مستوى دلالة الفرضية الصفرية 0,05.

اختبار الفرضية الأولى:

قام الباحث باختبار الفرضية الأولى لكل من السيناريوهين من خلال دراسة وجود فروق جوهرية بين قيمة الأدوات المالية المتاحة للبيع للمصارف قبل تبني المعيار IFRS9 وبعده:

الجدول رقم (3) نتائج اختبارات الفرضية الأولى

الفرضية الصفرية	الاختبار	السيناريو الأول		السيناريو الثاني	
		قيمة الاختبار	القرار	قيمة الاختبار	القرار
لا يؤثر تطبيق لمعيار IFRS9 "التصنيف والقياس" في قيمة الأدوات لمالية لمتاحة لليع للمصارف لمدرجة في سوق دمشق للأوراق لمالية.	اختبار الإشارة	0,031	رفض فرضية العدم	0,031	رفض فرضية العدم
	اختبار ولكسكن	0,028	رفض فرضية العدم	0,028	رفض فرضية العدم
	اختبار فريدمان لتوزيع العينة	0,014	رفض فرضية العدم	0,014	رفض فرضية العدم
	اختبار كيندالز	0,014	رفض فرضية العدم	0,014	رفض فرضية العدم

من الجدول السابق نلاحظ أن قيمة الاختبارات كلّها هي أقل من قيمة مستوى دلالة الفرضية الصفرية 0,05. ومن ثمَّ فإن فرضية العدم مرفوضة. يلخص الجدول الآتي تحليلاً مقارناً بين القيم قبل تطبيق المعيار IFRS9 وبعده على المصارف وفق السيناريوهين على الأدوات المالية المتاحة للبيع التي تبيّن تغيّراً بمقدار 100% قبل التطبيق وبعده ناتجاً عن إعادة تصنيف الأصول المتاحة للبيع كلّها إلى تصنيفات أخرى وفق متطلبات المعيار.

الجدول رقم (4) قيمة الاستثمارات المتاحة للبيع (مقارنة بين كلا المعيارين)

المصرف	الاستثمارات المتاحة للبيع				
	البيانات المالية للمصارف كما في 31 -12-2011	القيم وفق السيناريو الأول	التغيّر عن البيانات الأصلية	القيم وفق السيناريو الثاني	التغيّر عن البيانات الأصلية
بيمو	83,021,780	-	% 100	-	% 100
فرنسبنك	1,304,723,239	-	% 100	-	% 100
الشرق	765,467,026	-	% 100	-	% 100
عودة	5,867,028,038	-	% 100	-	% 100
بيبلوس	1,097,047,150	-	% 100	-	% 100

مصرف الأردن	-	N/A	-	-	N/A
الدولي للتجارة والتمويل	-	N/A	-	-	N/A
سورية والخليج	56,277,200	% 100	-	% 100	-
سورية والمهجر	10,223,310,956	% 100	-	% 100	-
البنك العربي	358,790,040	% 100	-	% 100	-
بنك قطر الوطني	-	N/A	-	N/A	-
المجموع	19,755,665,429	% 100	-	% 100	-

المصدر: إعداد الباحث

اختبار الفرضية الثانية:

قام الباحث باختبار الفرضية الثانية لكل من السيناريوهين من خلال دراسة مدى وجود فروق جوهرية بين قيمة الأدوات المالية المحتفظ بها للمتاجرة للمصارف قبل التحول إلى تطبيق المعيار IFRS9 وبعده مرة للاستثمارات في أدوات الدين، ومرة للاستثمارات في أدوات حقوق الملكية، إذ تم التوصل إلى ما يأتي:

الجدول رقم (5) نتائج اختبار الفرضية الثانية

الفرضية الصفرية	الاختبار	السيناريو الأول		السيناريو الثاني	
		قيمة الاختبار	القرار	قيمة الاختبار	القرار
لا يؤثر تطبيق المعيار IFRS9 "التصنيف والقياس" في قيمة أدوات الدين المالية المحتفظ بها للمتاجرة للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.	اختبار الإشارة	0,031	رفض فرضية العدم	1	قبول فرضية العدم
	اختبار ولكسكن	0,028	رفض فرضية العدم	1	قبول فرضية العدم
	اختبار فريدمان لتوزيع العينة	0,014	رفض فرضية العدم	1	قبول فرضية العدم
	اختبار كيندالز	0,014	رفض فرضية العدم	1	قبول فرضية العدم
لايؤثر تطبيق المعيار IFRS9 "التصنيف والقياس" في قيمة أدوات حقوق الملكية المالية المحتفظ بها للمتاجرة للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.	اختبار الإشارة	0,031	رفض فرضية العدم	0,031	رفض فرضية العدم
	اختبار ولكسكن	0,028	رفض فرضية العدم	0,028	رفض فرضية العدم
	اختبار فريدمان لتوزيع العينة	0,014	رفض فرضية العدم	0,014	رفض فرضية العدم
	اختبار كيندالز	0,014	رفض فرضية العدم	0,014	رفض فرضية العدم

المصدر: إعداد الباحث

نلاحظ أن قيمة الاختبارات كلّها هي أقل من قيمة مستوى دلالة الفرضية الصفرية 0,05. ومن ثمَّ نرفض فرضية العدم.

يبيّن الجدول الآتي قيمة الاستثمارات المحتفظ بها للمتاجرة قبل تنبي المعيار IFRS9 وبعده:

الجدول رقم (6) قيمة الاستثمارات المحتفظ بها للمتاجرة (مقارنة بين متطلبات كلا المعيارين).

المصرف	الاستثمارات المحتفظ بها للمتاجرة											
	الفروقات وفق السيناريو الثاني				الفروقات وفق السيناريو الأول				الميزانية المعدلة للمصارف عدا الى 31-12-2011			
	التغير عن الميزانية المعدلة الأصلية	استثمارات في أدوات حقوق الملكية	التغير عن الميزانية المعدلة الأصلية	استثمارات في أدوات الدين	التغير عن الميزانية المعدلة الأصلية	استثمارات في أدوات حقوق الملكية	التغير عن الميزانية المعدلة الأصلية	استثمارات في أدوات الدين	استثمارات في أدوات حقوق الملكية	استثمارات في أدوات الدين		
بيمو	% 633	96,138,560	8%	379,765,032	% 633	96,138,560	% 0	379,765,032	13,116,780	379,765,032		
فرنسبنك	N/A	-	N/A	-	N/A	-	N/A	1,394,723,239	-	-		
الشرق	N/A	-	N/A	-	N/A	-	N/A	745,467,026	-	-		
عودة	N/A	60,700,402	N/A	-	N/A	60,700,402	N/A	294,241,548	-	-		
بيبلوس	N/A	62,500,000	N/A	-	N/A	62,500,000	N/A	1,097,047,150	-	-		
مصرف الأردن	N/A	-	N/A	-	N/A	-	N/A	-	-	-		
الثراء للتجارة والتعديل	N/A	-	N/A	-	N/A	-	N/A	-	-	-		
سوريه والخليج	N/A	-	N/A	-	N/A	-	N/A	-	-	-		
سوريه والمهجر	N/A	56,277,200	N/A	-	N/A	56,277,200	N/A	-	-	-		
	14,899 %	129,041,768	N/A	-	14,899 %	129,041,768	N/A	10,895,129,506	860,318	-		
البنك العربي	N/A	79,800,000	N/A	-	N/A	79,800,000	N/A	278,990,040	-	-		
بنك الوطني	N/A	-	N/A	-	N/A	-	N/A	-	-	-		
المجموع	3,366 %	484,457,930	8%	379,765,032	% 3,366	484,457,930	% 3,620	14,125,363,541	13,977,098	379,765,032		

المصدر : إعداد الباحث

نلاحظ أنَّ التغيّر الناتج عن تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9 **بلغ 3630% بالنسبة إلى أدوات الدين وفق السيناريو الأول (0% وفق السيناريو الثاني)، و3366% بالنسبة إلـــى أدوات حقوق الملكية وفق السيناريو الأول (3366% وفق السيناريو الثاني).**

اختبار الفرضية الثالثة:

قام الباحث باختبار الفرضية الثالثة لكل من السيناريوهين من خلال دراسة مدى وجود فروق جوهرية بين قيمة الأدوات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق للمصارف قبل التحول إلى تطبيق المعيار IFRS9 **وبعده.**

الجدول رقم (7) نتائج اختبار الفرضية الثالثة.

الفرضية الصفرية	الاختبار	السيناريو الأول		السيناريو الثاني	
		قيمة الاختبار	القرار	قيمة الاختبار	القرار
لا يؤثر تطبيق المعيار IFRS9 "التصنيف والقياس" في قيمة الأدوات المالية المحتفظ حتى تاريخ الاستحقاق للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.	اختبار الإشارة	1	قبول فرضية العدم	0,031	رفض فرضية العدم
	اختبار ولكسكن	1	قبول فرضية العدم	0,028	رفض فرضية العدم
	اختبار فريدمان لتوزيع العينة	1	قبول فرضية العدم	0,014	رفض فرضية العدم
	اختبار كيندالز	1	قبول فرضية العدم	0,014	رفض فرضية العدم

من الجدول السابق نلاحظ أن قيمة الاختبارات بالنسبة إلى السيناريو الأول هو 1 أي إنَّه أكبر من قيمة مستوى دلالة 0,005، ومن ثمَّ نقبل فرضية العدم بالنسبة إلى السيناريو الأول، في حين نجد أن قيمة الاختبارات بالنسبة إلى السيناريو الثاني هي أقل من قيمة مستوى الدلالة 0,05، ومن ثمَّ فإن فرضية العدم مرفوضة.

الجدول رقم (8) قيمة الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق (مقارنة بين متطلبات كلا المعيارين).

المصرف	الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق				
	البيانات المالية للمصارف كما في 31 -12- 2011	القيم وفق السيناريو الأول	التغيّر عن البيانات الأصلية	القيم وفق السيناريو الثاني	التغيّر عن البيانات الأصلية
بيمو	1,643,558,069	1,643,558,069	% 0	1,643,558,069	% 0
فرنسبنك	-	-	N/A	1,304,723,239	% 0
الشرق	-	-	N/A	765,467,026	% 0
عودة	1,307,804,833	1,307,804,833	% 0	1,512,046,381	% 16
بيبلوس	5,333,163,637	5,333,163,637	% 0	6,430,210,787	% 21
مصرف الأردن	-	-	N/A	-	N/A
الدولي للتجارة والتمويل	278,600,000	278,600,000	% 0	278,600,000	% 0
سورية والخليج	569,836,460	569,836,460	% 0	569,836,460	% 0
سورية والمهجر	5,323,040,931	5,323,040,931	% 0	15,418,170,437	% 190
البنك العربي	573,195,185	573,195,185	% 0	852,185,225	% 49
بنك قطر الوطني	1,691,658,343	1,691,658,343	% 0	1,691,658,343	% 0
المجموع	16,720,857,458	16,720,857,458	% 0	30,466,455,967	% 82

المصدر: إعداد الباحث

من الجدول السابق نلاحظ أن التغيّر في قيمة الاستثمارات المحتفظ بها للمتاجرة وفق السيناريو الأول هي 0%، في حين تبلغ 82% وفق السيناريو الثاني.

اختبار الفرضية الرابعة:

قام الباحث باختبار الفرضية الرابعة لكل من السيناريوهين من خلال دراسة مدى وجود فروق جوهرية بين الرصيد الافتتاحي للأرباح المحتجزة للمصارف قبل التحول إلى تطبيق المعيار IFRS9 وبعده:

الجدول رقم (9) نتائج اختبارات الفرضية الرابعة.

الفرضية الصفرية	الاختبار	السيناريوالأول		السيناريو الثاني	
		قيمة الاختبار	القرار	قيمة الاختبار	القرار
لا يؤثر تطبيق المعيار IFRS9 "التصنيف والقياس" في نتائج أعمال السنوات السابقة للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.	اختبار الإشارة	1	قبول فرضية العدم	1	قبول فرضية العدم
	اختبار ولكسكن	0,674	قبول فرضية العدم	0,674	قبول فرضية العدم
	اختبار فريدمان لتوزيع العينة	1	قبول فرضية العدم	1	قبول فرضية العدم
	اختبار كيندالز	1	قبول فرضية العدم	1	قبول فرضية العدم

من الجدول السابق نلاحظ أن قيمة الاختبارات كلّها هي أكبر من قيمة مستوى الدلالة 0,05 ، ومن ثمَّ فإن فرضية العدم مقبولة.

الجدول رقم (10) قيمة الأرباح المحتجزة للمصارف مقارنة بين متطلبات كلا المعيارين.

المصرف	الرصيد الافتتاحي للأرباح المحتجزة				
	البيانات المالية للمصارف كما في 31 -12- 2011	القيم وفق السيناريو الأول	التغيّر عن البيانات الأصلية	القيم وفق السيناريو الثاني	التغيّر عن البيانات الأصلية
بيمو	593,430,573	617,783,073	% 4	617,783,073	% 4
فرنسبنك	(712,570,725)	(704,906,456)	% 0	(704,906,456)	% 0
الشرق	527,037,937	522,138,528	% 0	522,138,528	% 0
عودة	5,275,438	86,180,524	% 1,534	86,180,524	% 1,534
بيبلوس	(371,715,848)	(353,599,158)	% 5-	(353,599,158)	% 5-
مصرف الأردن	(334,260,692)	(334,260,692)	% 0	(334,260,692)	% 0
الدولي للتجارة والتمويل	1,340,832,493	1,340,832,493	% 0	1,340,832,493	% 0
سورية والخليج	(458,600,222)	(458,043,022)	% 0	(458,043,022)	% 0
سورية والمهجر	409,302,844	426,288,802	% 4	426,288,802	% 4
البنك العربي	76,261,320	76,261,570	% 0	76,261,570	% 0
بنك قطر الوطني	841,756,080	841,756,080	% 0	841,756,080	% 0
المجموع	1,916,749,198	2,060,431,742	% 7	2,060,431,742	% 7

المصدر : إعداد الباحث

من الجدول السابق نلاحظ أن إجمالي الرصيد الافتتاحي للأرباح المحتجزة للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية لم يتغيّر إلاَّ بمقدار 7%في كلا السيناريوهين عند تطبيق المعيار IFRS9.

نتائج البحث:

1- إن التحول إلى تطبيق المعيار IFRS9 " التصنيف والقياس" من قبل المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية يؤثر جوهرياً في قيمة:

- **الأدوات المالية المتاحة للبيع الذي يجعل قيمتها صفراً بسبب إعادة تصنيفها، إمَّا تحت الاستثمارات المحتفظ بها للمتاجرة أو تحت الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق في حال كانت أدوات دين.**
- **على قيمة الأدوات المالية المحتفظ بها للمتاجرة، باستثناء حالة إعادة تصنيف الاستثمارات في أدوات الدين المتاحة للبيع إلى استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.**

2- إن التحول إلى تطبيق المعيار IFRS9 لن يكون له أثر جوهري في:

- **قيمة الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق نتيجة تبني المعيار IFRS9 عند افتراض إعادة تصنيف الاستثمارات كلّها في أدوات الدين المتاحة للبيع إلى استثمارات محتفظ بها للمتاجرة.**
- **نتائج أعمال السنوات السابقة للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية في السيناريوهات كلّها.**
- **تصنيف الالتزامات المالية وقياسها لأنَّها تتماشى مع متطلبات المعيار IFRS9 إذ تنحصر الالتزامات المالية في المصارف كلّها بتلك الالتزامات التي قيست بالتكلفة المطفأة فضلاً عن بعض الالتزامات الناتجة عن بعض المشتقات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.**

توصيات البحث.

1- **لم يقم المصرف المركزي بإصدار أي تعميم حتى نهاية السنة المالية 2011 عن التحول إلى تطبيق المعيار IFRS9، ومن ثمَّ فإن المشرع السوري سيكون له إمكانية الإفادة من التعديل الأخير الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولي في كانون الأول 2011، إذ يمكن أن يؤجل التطبيق إلى الفترات التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2013 الأمر الذي سيتيح للمصارف أن تضيف الإفصاحات الإضافية المذكورة في الفقرات 44S – 44W من المعيار IFRS7 دون الحاجة لتعديل البيانات المالية للسنوات المالية السابقة.**

2- **لتجاوز أي مشكلات قد تنشأ عند تطبيق المعيار IFRS9 وخاصة فيما يخص قياس القيمة العادلة بالنسبة إلى الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية غير المسعرة ، فإن على المصرف المركزي تحديد تقنيات لقياس القيمة العادلة لهذه الاستثمارات بما يتوافق مع متطلبات المعيار IFRS9.**

المصادر والمراجع

1- المراجع باللغة الأجنبية:

- Emil Linde & Jesper Moller Pedersen, a comparative analysis between IAS 3**9** & IFRS 9 – Copenhagen Business School – 2011
- International Accounting Standards Board- IFRS9 Financial Instruments Part 1: Classification And Measurement, - November 2009.
- Nicolas Scrodle, Christian Klein – IFRS and the Complexity Hurdle - university of Hohenheim, Stuttgurt, Germany 2011.
- Pawel Punda, Rainer Lueg, the impact of international financial reporting standard (ifrs) adoption on key financial ratios – evidence from the uk- Aarhus School of business, United Kingdom, June 2011.

2- المراجع باللغة العربية:

- **عبد الستار عبد الجبار الكبيسي – علا صالح عبد الرحيم زلموط – مدى ملاءمة بيانات القوائم المالية للمصارف الأردنية لمتطلبات المعيار** IAS39 **من وجهة نظر المحاسب ومدقق الحسابات - جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا – جامعة البتراء – عمان الأردن – مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية – جامعة الإسكندرية العدد رقم 2 يوليو 2009.**
- **قرار مجلس النقد والتسليف رقم 64 تاريخ 27 حزيران 2007 والمقر بموجب قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم 4137 تاريخ 18 تموز 2004.**
- **البيانات المالية للمصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2011.**

تاريخ ورود البحث إلى مجلة جامعة دمشق 2012/7/22